African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 4, October - December 2024
Page No: 78-94
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

أثر حوكمة المصارف على الحد من أزمة السيولة
دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية في مدينة بني وليد

أ. سناء المهدي خليفة أبوكراع *
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

The impact of bank governance on reducing the liquidity crisis A field study on the Republic Bank in Bani Walid City

Sana Almahdi Khalleefah Aboukiraa *
Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Libya

*Corresponding author sanaabokraa@bwu.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-08-15 **تاريخ القبول:** 2024-10-02 **تاريخ النشر:** 2024-10-06

الملخص

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو بيان مدى أثر حوكمة المصارف على الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية في مدينة بني وليد، وتم استهداف مصرف الجمهورية بفرعيه (بني وليد - سوف الجين)، بصحيفة الاستبيان، واتضح بعد التحليل الاحصائي لإجابات عينة البحث أن هناك دور مهم وفعال للحوكمة المصرفية داخل المصارف التجارية للتقليل من أزمة السيولة وذلك بإتباع القواعد والإجراءات الخاصة بالحوكمة المصرفية.

وخلص البحث إلى إثبات هذه الفرضية وكانت أهم نتائجها أن الحوكمة المصرفية تقلل من أزمة السيولة داخل المصارف، ويوصي الباحث المصرف بوضع آليات سهلة ومنظمة تساعد على تتبع الإجراءات اليومية لتلافي الأخطاء وعدم تراكمها مما يساعد على تطبيق سياسات الحوكمة، كما يوصى الباحث المصرف المركزي بوضع النشرات والقوانين الصادرة بخصوص الحوكمة داخل المصارف بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة المصارف، السيولة المصرفية، أزمة السيولة.

Abstract

The main objective of this research is to show the extent of the impact of bank governance on reducing the liquidity crisis in commercial banks in the city of Bani Walid. The Republic Bank and its two branches (Bani Walid - Souf El-Gin) were targeted in the questionnaire. After statistical analysis of the answers of the research sample, it became clear that there is an important and effective role for banking governance within commercial banks to reduce the liquidity crisis by following the rules and procedures of banking governance. The research concluded by proving this hypothesis and its most important results were that banking governance reduces the liquidity crisis within banks. The researcher recommends that the bank put in place easy and organized mechanisms that help track daily procedures to avoid

errors and prevent their accumulation, which helps in implementing governance policies. The researcher also recommends that the Central Bank put in place bulletins and laws issued regarding governance within banks on an ongoing basis.

Keywords: Governance, Bank Governance, Bank Liquidity, Liquidity Crisis.

المقدمة

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي اهتمت بها الكثير من الشركات والمؤسسات المالية في النظام الاقتصادي، لأنها تلعب دور مهم في زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية، ورفع كفاءتها وذلك عن طريق توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الإجراءات والأساليب التي تلعب دوراً مهماً في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة المصارف، والتي تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول و لمسئولية، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات الرقابية وتطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والمشتركة.

وتعتبر أزمة نقص السيولة من أهم المشكلات التي تعاني منها المصارف التجارية في الفترة الأخيرة حيث تسببت في عدم قدرة الزبائن سواء كانوا أفراد أو شركات من سحب ودائعهم مما نتج عنه الثقة في الجهاز المصرفي.

أولاً- مشكلة الدراسة:

أن ظاهرة الفساد المالي والإداري أصبحت تؤرق أغلب حكومات الدول النامية لارتفاع تكاليفه المؤدية لاقتصاداتها، لذلك قد يتعرض القطاع المصرفي لمجموعة من الأزمات (أزمة سيولة، أزمة مديونية، أزمة إدارة....) والتي تفرضها عليه طبيعته المحفوفة بالمخاطر نظراً لما يحتله هذا القطاع من أهمية في البيئة الاقتصادية وانعكاس أدائه على مختلف القطاعات يفرض عليه هذا مجموعة من التحديات لعل أهمها في كيفية الحد من أثر هذه الازمات ومواجهتها لهذا جاءت أهمية تطبيق مفهوم الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية في التقليل من الأزمات المالية المصرفية، مما سبق يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤل الآتي (أثر حوكمة المصارف على الحد من أزمة السيولة).

ثانياً- أهداف الدارسة:

بناء على ما جاء في مشكلة الدراسة وتساؤلها ولمحاولة الإجابة عليه فقد تم صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

- التعرف على مفهوم حوكمة المصارف وأهميتها ومزاياها ومبادئها.
- التعرف على آليات الحوكمة في المصارف الليبية.
- التعرف على مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها ومصادرها.

ثالثاً- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

لا يوجد أثر دال إحصائياً بين ممارسة الحوكمة وبين الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية.

- **الفروض الفرعية:**

1. لا توجد علاقة دالة إحصائياً من قواعد وإجراءات الحوكمة وبين أزمة السيولة في المصارف.
2. لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الدور الرقابي للحوكمة وبين أزمة السيولة في المصارف.

رابعاً- أهمية الدراسة:
تظهر أهمية الدارسة في المزايا التي تحققها الحوكمة المصرفية من مساءلة ومحاسبة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات بجميع صوره والتأكيد على الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي ومدى إمكانية تطبيقها على المصارف التجارية الليبية والاستفادة من ذلك في تقديم مستوى جيد من الإفصاح والشفافية مما ينعكس إيجابيا على العملاء بالمصارف التجارية الليبية كونها نظاما يتم بموجبة توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف، حيث تمثل الحوكمة عنصراً رئيساً في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف.

خامساً- منهجية الدراسة:
- **الجانب النظري:** اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث والدراسات السابقة والرسائل العلمية من أجل جمع المعلومات عن حوكمة المصارف بهدف وضع الإطار النظري للبحث.
- **الجانب العملي:** سيتم تجميع البيانات من خلال استبانة لغرض استقصاء آراء ووجهات نظر عينة الدراسة وتحليلها بالبرنامج الإحصائي SPSS بما يتوافق مع الهدف الرئيسي للدراسة.

سادساً- حدود الدراسة:
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مصرف الجمهورية بني وليد.
- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة في عام 2024م.

سابعاً- الدراسات السابقة:
1- دراسة الأسدي (بعنوان السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، 2005):
تناولت هذه الدراسة العلاقة بين إدارة السيولة المصرفية وكلا من العائد والمخاطرة في المصارف العراقية وقد استخدم الباحث التقارير السنوية للمصرفين (الرافدين والرشيد) من سنة (1995م- 2001) ومنها تم استخراج نسب مئوية تمثل مؤشرات لمصادر السيولة والعائد والمخاطرة مستخدماً أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.
"معامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار (F) ومن ثم اختبار فرضيات البحث والتي تم قبولها.
وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة".
كما أظهرت الدراسة إن الودائع من أهم مصادر التمويل للمصرفين للتزود بالسيولة.
2- دراسة الغافود، مزيكة (بعنوان محددات مخاطر السيولة بالمصاف التجارية دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن، 2016)
هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر نقص السيولة بالمصارف التجارية والتعرض لأهم الأسباب من خلال دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية فرع زليتن.
وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ثم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً (SPSS).
وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها. إن عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدولة وكذلك عدم توفر فرص الاستثمار للعملاء، أيضاً عدم قدرة العملاء على سحب أموالهم بعد إيداعها هي من أهم الأسباب المؤدية لمشكلة نقص السيولة لدى المصرف المبحوث.
3- دراسة العامري، توفيق (بعنوان مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقاً لمبادئ لجنة بازل، 2017)
هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع ممارسة الحوكمة في القطاع المصرفي اليمني، ومدى التزام البنوك بتطبيق الحوكمة المؤسسية التي أقرتها لجنة بازل.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتوزيع استمارة استبيان على عينة الدراسة والتي اختبرت بطريقة قصدية من (6) بنوك تجارية وإسلامية عاملة في اليمن وعلى تحليل البينات المجمعة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).
وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
إن المصارف اليمنية تطبق الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفقاً لمبادئ لجنة بازل بدرجة متوسطة كما توصلت الدراسة إلى انخفاض في مستوى الشفافية والإفصاح في عمليات البنوك وعدم التزام المصارف اليمنية بتنفيذ سياسات للأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف واستراتيجيات البنوك في الأجل الطويل.

4- دراسة زعبه،عريوه (بعنوان أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية،2021)

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء في البنوك التجارية وعرض بعض المفاهيم والأساسيات المتعلقة بالحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء.
وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحث في هذه الدراسة معتمداً على استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدارسة من البنوك التجارية لولاية المسيله.
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إن البنوك التجارية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وهي تساهم في تحسين أدائها.

5- دراسة الحاج، القحيص (بعنوان مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، 2023)

تهدف الدراسة إلى محاولة توضيح مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الاعتماد على البيانات والنشرات السنوية لمصرف ليبيا المركزي من (2008- 2022).
وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استخدام طرق التحليل القياسي في تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) معتمداً على تحليل الانحدار الخطر البسيط ومعامل الارتباط واختبارات (TF) والتي من شأنها إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.
وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثلة في (نسبة التغطية النقدية) على ربحية المصارف التجارية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثلة في (نسبة التوظيف) على ربحية المصارف التجارية المتمثلة في (معدل العائد على حقوق الملكية).

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها تنصب على دراسة الحوكمة وأثرها على رفع كفاءة البنوك من حيث الأداء المالي والإداري وخدمة العملاء.
وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تهتم بدراسة أثر حوكمة المصارف على الحد من أزمة السيولة التي تشهدها المصارف التجارية الليبية.
كما تتفق الدراسات السابقة أيضاً مع هذه الدراسة في كونها اهتمت بدراسة موضوع السيولة من حيث مخاطر نقص السيولة بالمصارف التجارية وأثره على العملاء والمصارف على حد السواء وأثر السيولة على العائد والمخاطرة وعلى كفاءة العمل المالي للمصارف.

المحور الأول: ماهية الحوكمة المصرفية

1- مفهوم الحوكمة:

ويشير مفهوم الحوكمة إلى مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملّاك (المستثمرين) والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وينبغي أن يتضمن نظام الحوكمة الجيد حوافز مناسبة للإدارة حتى تستطيع تحقيق الأهداف والتي هي في الواقع مصالح حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح. **(Almgirm, 2007,7-8).**

كما عرفت الحوكمة من قبل **(Bhimani ,2009,2)** بأنها مجموعة من القواعد المنظمة للممارسة الجيدة للقائمين إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات وأصحاب المصالح والعاملين بالمؤسسة وذلك من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية والأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية كما يشير أيضاً مفهوم الحوكمة الوحدات الاقتصادية بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين الوحدات الاقتصادية من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالوحدة (حملة السندات والعمال والموردين والدائنين و المستهلكين من ناحية أخرى.

2 - مفهوم الحوكمة في المصارف ومبادئها:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح كما توفر الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء وحوكمة البنوك الجيدة توفر حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الادارة لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة البنك ومساهميه. كما تشمل عملية الرقابة الفعالة والافصاح والشفافية والتقارير الخاصة، ووجود نظام فعال للحوكمة في البنوك والمصارف وفي الاقتصاد ككل. مما يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدى إلى مكافحة الفساد وخفض تكلفة راس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقراراً وتشجيع باقي المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي **(بالخير،2018، ص 2)**

ومن أهم مبادئ الحوكمة ما يلي:

- المبدأ الأول / مهام مجلس الإدارة
- المبدأ الثاني / مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة
- المبدأ الثالث / ممارسات المجلس وتضارب المصالح
- المبدأ الرابع / لجان مجلس الإدارة
- المبدأ الخامس / الإدارة التنفيذية العليا
- المبدأ السادس/ حوكمة هيكلية المجموعة
- المبدأ السابع/ منهجيات إدارة المخاطر
- المبدأ الثامن/ تحديد ورصد المخاطر وضبطها
- المبدأ التاسع/ التواصل بشأن المخاطر
- المبدأ العاشر/ الامتثال
- المبدأ الحادي عشر / التدقيق الداخلي
- المبدأ الثاني عشر / سياسة منح المكافآت والحوافز
- المبدأ الثالث عشر / الإفصاح عن حوكمة المصرف
- المبدأ الرابع العشر / متطلبات إضافية لحوكمة المصارف الإسلامية **(خليفة، 2005، ص275)**.

3- أهمية حوكمة المصارف:

يعتمد سلامة الجهاز المصرفي على الحوكمة حيث تحد الحوكمة من المخاطر؛ مما يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للبنك، حيث يؤدي التطبيق الجيد للحوكمة إلى المحافظة على القواعد والمبادئ الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد في تطبيق المعايير الخاصة بالأخلاقيات في البنك، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية له. **(العلفي،2011، ص 24)**

ويمكن أن تعمل حوكمة البنوك على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات وتحد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل، ومكافحة الفساد الذي يعيق التنمية الاقتصادية؛ حيث يفضل المستمرون وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في البنوك التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة والتي تضمن لهم حماية أموالهم وخدمة مصالحهم وتحقيق عائد عادل على الأصول التي يمتلكونها، أي أن الحوكمة تؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين وتحقيق أفضل عائد على الاستثمار وزيادة العمالة والنمو الاقتصادي. **(خليفة، 2005، ص 275)**

4 - مزايا حوكمة المصارف:

- التقليل من المخاطر التي تواجه المصارف والمتعلقة بالفساد الإداري والمالي.
- زيادة مستوى الأداء المصرفي والذي يسهم بزيادة النمو الاقتصادي والتنمية للبلد.
- ضمان تدفق رؤوس الأموال عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- زيادة الدقة والشفافية والموثوقة في التقارير المالية التي تعزز من ثقة اعتماد المستمرين عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها.
- تسهم في دعم التنمية المستدامة عن طريق نقل الثروات إلى الأجيال القادمة والحد من استغلال النفوذ واستعمال المعلومات عن أصحاب المصالح. **(باطاويح، 2009، ص3)**
- استعمال المعلومات من أصحاب المصالح عن طريق مراقبة مدراء المصارف ومساءلتهم عن كافة أفعالهم وحمايتهم.

5- التعرف على الآليات المحاسبية للحوكمة في المصارف:

- **الآليات المحاسبية الداخلية:**

تنبع الآليات الداخلية للحوكمة من داخل المصرف وتتمثل مجموعة من الأنشطة والفعاليات داخله وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء المصرف لتحقيق أهدافه **(الزحيم، 2015،ص 180)** وتتضمن الآليات المحاسبية للحوكمة آليتان، هما لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية.

- **الآليات المحاسبية الخارجية:**

بخلاف الآليات الداخلية للحوكمة فإن الآليات الخارجية للحوكمة تتمثل العوامل المؤثرة في أداء المصرف والتي مصدرها من خارج المصرف **(الزحيم، 2015، ص 180)** وتتضمن الآليات المحاسبية الخارجية للحوكمة معايير مراجعة القوانين والتشريعات والمراجعة الخارجية.

المحور الثاني: ماهية السيولة المصرفية

1- مفهوم السيولة المصرفية:

السيولة المصرفية تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى فيضطر أن تستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. **(عقل، 2006، ص2)**، كما تم تعريفها بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سيولة حاضرة بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في الوقت ذاته من استغلال ودائعه بما يحقق أكبر قدر ممكن من السيولة، ومع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير. **(عساف، 1976، ص 3)**

2- أهمية السيولة المصرفية:

تظهر أهمية السيولة المصرفية في الايجابيات الآتية:

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي. **(بوعبدلي، سعيد، 2014، ص 110)**

3 - مصادر السيولة المصرفية:

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة المصرفية هما: السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية، وتتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن والودائع لدى البنوك الأخرى، أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات

التي تدر عائدا للبنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل: سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة، السند لأمر...). ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها.
- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل: بيع الأسهم والسندات والقروض السندية.
- أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع. **(رجراج، 2014، ص 262)**

4- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك مجموعة من العوامل التي لها تأثير على كمية السيولة لدى المصارف التجارية أهمها:

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف.
- رصيد رأس المال الممتلك. **(رجراج، 2014، ص 282)**

الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال. **(خلف، ناجى، 2017، ص 401)**

5 – أزمة السيولة ومفهومها:

- تعتبر أزمة السيولة إحدى أهم المخاطر التي تواجه وتعاني منها أغلب المصارف التجارية، كما تعتبر من أهم الصعوبات الحرجة التي تنامت في الوقت الراهن ومرد ذلك إلى جملة من التغيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على المصارف في أغلب دول العالم.
- تكمن أزمة السيولة أو مخاطر السيولة في عدم قدرة المصارف على الالتزام بالتزاماتها وضعف في توظيف الأموال بشكل مناسب وتظهر أزمة السيولة أو مخاطر السيولة في قلة التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة من المصرف. (الخطيب، 2008)
- كما تأخذ أزمة السيولة مظهراً أخر في أنها تزايد المشاكل والصعوبات التي تواجه المصرف لتوفير السيولة الضرورية لتسديد ما عليه من التزامات متنوعة من سحوبات العملاء من ودائعهم أو عجز عن تقديم القروض للزبائن بسبب انخفاض ونقص السيولة لديه. (آل شبيب، 2018، ص242)

- مفهوم السيولة:

تعتمد المصارف التجارية بشكل كبير على الودائع قصيرة الأجل التي تأتي من المودعون. حيث يحق للمودعون سحب جزء كبير من ودائعهم عند حاجتهم إليها أو بعد فترة معينة الأمر الذي قد يعرض المصرف إلى حدوث سحب لهذه الودائع من قبل أصحابها في نفس الوقت مما يحتم على المصارف التجارية أن تحتفظ بمستوى معين من السيولة يتناسب أو يتوافق مع إجمالي التزامات الودائع قصيرة الأجل. وهذا لا يعني الاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ المصرف بأمواله في صورتها النقدية السائلة فإن فعل ذلك فإنه لن يستطيع تحقيق الأرباح. ولكن يقصد بالسيولة هنا القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بعيداً عن الخسائر. **(الصيرفي، 2007)**

تسعى المصارف التجارية دائماً لضمان السيولة من أجل أن يكون النقد حاضراً في خزائنها وجاهزاً لتلبية وسد طلبات العملاء.

كما تسعى إدارة هذه المصارف إلى بلوغ أقصى الأرباح وذلك بواسطة قيامها بأعمالها واختصاصاتها بمعنى زيادة في الإيرادات من خلال الفوائد التي سيجنيها من الفوائد مقابل الاستثمار والإقراض التي تقوم بها. **(الخضري، 1994م)**

- خصائص السيولة المصرفية:

- سهولة التحويل (التسييل) وهي تعني إمكانية تحويل الأصول إلى نقدية بسهولة.
- الوقت ويقصد به إمكانية تحويل الأصول إلى سيولة نقدية بشكل سريع.
- الكلفة ويقصد بها قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقدية بأقل تكلفة ممكنة وبدون خسائر **(الفرجاني والدرسي،2021)**

المحور الثالث: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية بني وليد بفرعيه

1- نبذة مختصرة عن مجتمع البحث:

- نبذة عن مصرف الجمهورية بني وليد:

صدر قرار من مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرف الجمهورية والأمة في مصرف واحد بتاريخ 2008/04/10 تحت اسم مصرف الجمهورية بميزانية قدرها 20 مليار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5800 موظف وموظفة بعدد الفروع، ووصل عدد فروعه إلى 146 فرعاً ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 33% .

تم افتتاح مصرف الجمهورية بني وليد بتاريخ 1986\1\1، بعدد موظفين يبلغ 35 موظف، وعدد سبعة أقسام وإدارة واحدة داخل الفرع، وكانت الأقسام بالشكل التالي: (قسم شؤون الموظفين - قسم المحاسبة - قسم الحسابات الجارية - قسم الصيرفة الاسلامية - قسم الخزينة - قسم التحويلات الخارجية - قسم المراجعة الداخلية).

- نبذه عن مصرف الجمهورية فرع سوف الجين:

تم افتتاح هذا الفرع تحت مسمي مصرف الأمة فرع بني وليد في 1976/10/7 وكان المصرف الوحيد بالمنطقة الذي يقدم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية والقروض العقارية والسلف الاجتماعية وفتح حسابات التوفير، ومع بداية افتتاحه وحتي 1991/3/1 كان يعتمد علي الطريقة اليدوية القديمة في تقديم خدماته، ثم أدخلت الميكنة والحاسب الألي، وتم تطوير هذه المنظومة عدة مرات لكي تتماشي مع العمل المصرفي، وتقديم أفضل الخدمات، وفي سنة 2008 انضم مصرف الأمة إلي مصرف الجمهورية وأصبح تحت هذا المسمى وهو مصرف الجمهورية فرع سوف الجين.

2. تحليل بيانات قائمة الاستبيان:

تم اختيار مجتمع البحث من مصرف الجمهورية بني وليد ومصرف الجمهورية سوف الجين، وتم اختيار عينة عشوائية تمثل مجتمع البحث من موظفين كل من المصرفين، وتم توزيع عدد (22) استمارة استبيان على أفراد العينة، واختيرت أداة البحث استمارة الاستبيان كونها أداة لتجميع أكثر البيانات المتعلقة بموضوع البحث، وصممت الاستمارة بالمقياس الخماسي لقياس الاجابات وتحليل البيانات المتحصل عليها كميا باستخدام الأسلوب الاحصائي والتكرار والنسبة المئوية.

3- تحليل البيانات العامة:

- توزيع مفردات عينة البحث حسب جهة العمل:

الجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل.

جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية
مصرف الجمهورية بني وليد	11	%50
مصرف الجمهورية سوف الجين	11	%50
الإجمـــــالي	22	%100

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة أفراد العينة حسب جهة العمل 50% للمصرفين.

- توزيع مفردات عينة البحث حسب العمر:

الجدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر.

العمر	مصرف الجمهورية بني وليد		مصرف الجمهورية سوف الجين	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
من 25 سنة إلى 40 سنة.	8	%72.72	7	%63.64
من 40 سنة إلي 50 سنة.	3	%27.27	3	%27.27
أكثر من 50 سنة.	---	---	1	%9.09
الإجمالي	11	%100	11	%100

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن نسبة أفراد العينة حسب العمر 72.72% من أفراد عينة مصرف الجمهورية بني وليد أن اعمارهم تتراوح من 25 سنة إلى 40 سنة، وان مصرف الجمهورية سوف الجين نسبة أفراد العينة الذين تتراوح اعمارهم ما بين 25سنة إلى 40 سنة 63.64%، وهذا يعني أن أكثر الأفراد يستطيعون الاجابة علي فقرات الاستبيان.

- توزيع مفردات عينة البحث حسب نوع الجنس

الجدول رقم (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع الجنس.

نوع الجنس	مصرف الجمهورية بني وليد		مصرف الجمهورية سوف الجين	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	11	%100	9	%81.82
أنثى	---	---	2	%18.18
الإجمالي	11	%100	11	%100

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية
يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن أفراد العينة أكثرهم من جنس الذكور.

- توزيع مفردات عينة البحث حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوي التعليمي	مصرف الجمهورية بني وليد		مصرف الجمهورية سوف الجين	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	1	%9.09	2	%18.18
عالي	9	%81.82	6	%54.55
ماجستير	1	%9.09	3	%27.27
دكتوراه	---	---	---	---
الإجمالي	11	%100	11	%100

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن أكثر أفراد العينة مستواهم التعليمي عالي لأفراد العينة للمصرفين وهذا يساعدهم على فهم الفقرات والاجابة عليها.

- توزيع مفردات عينة البحث حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	مصرف الجمهورية بني وليد		مصرف الجمهورية سوف الجين	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10سنوات.	8	%72.72	5	%45.46
من 10سنوات إلى 20 سنة.	3	%27.27	3	%27.27
أكثر من 20 سنة.	---	---	3	%27.27
الإجمالي	11	%100	11	%100

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية
يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن أكثر أفراد العينة للبحث خبرتهم أقل من 10سنوات بنسبة 72.72%لأفراد عينة مصرف الجمهورية بني وليد، ونسبة 45.46% لأفراد عينة مصرف الجمهورية سوف الجين.

- توزيع مفردات عينة البحث حسب المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (6) يبين توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

حسب الوظيفة	مصرف الجمهورية بني وليد		مصرف الجمهورية سوف الجين	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
موظف	10	%90.91	7	%63.64
رئيس قسم	1	%9.09	2	%18.18
مدير إدارة	---	---	2	%18.18
مدير عام	---	---	---	---
الإجمالي	11	%100	11	%100

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن أكثر أفراد العينة للبحث يشتغلون موظفين وهذا يساعدهم من فهم الفقرات نتيجة للممارسة الوظيفية التي يقومون بها داخل المصرف.

4- تحليل عبارات محاور الاستبيان:

- **تحليل عبارات المحور الأول:**

إتباع قواعد الاجراءات الصحيحة لحوكمة تحد من أزمة نقص السيولة:

1- هناك التزام من الموظفين بتطبيق القواعد والإجراءات تضمن أداء العمل بشكل صحيح.

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الأولى.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
هناك التزام من الموظفين بتطبيق القواعد والإجراءات تضمن أداء العمل بشكل صحيح.	2	%9.09	2	%9.09	2	%9.09	9	%40.90	7	%31.82

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن افراد العينة موافقون بنسبة 72.72%على أن هناك التزام من الموظفين بتطبيق القواعد والإجراءات التي تضمن أداء العمل بشكل صحيح.

2- هناك وسائل وأدوات حديثه تساعد علي أداء العمل بشكل يحفظ استقرار النظام المالي.

الجدول رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الثانية.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
هناك وسائل وأدوات حديثه تساعد على أداء العمل بشكل يحفظ استقرار النظام المالي.	3	%13.64	---	---	5	%22.72	11	%50	3	%13.64

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن افراد العينة موافقون بنسبة 63.64% على أن هناك وسائل وأدوات حديثه تساعد على أداء العمل بشكل يحفظ استقرار النظام المالي.

3- هناك آلية حديثة لتتبع الاجراءات اليومية ومطابقتها مع ما يجب أن يكون.

الجدول رقم (9) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الثالثة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
هناك آلية حديثة لتتبع الاجراءات اليومية ومطابقتها مع ما يجب أن يكون.	5	%22.73	---	---	3	%13.64	8	%36.36	6	%27.27

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن افراد العينة موافقون بنسبة 63.63%على أن هناك آلية حديثة لتتبع الاجراءات اليومية ومطابقتها مع يجب ما أن يكون.

4- يقوم الموظفون بتقديم تقارير للإدارات العليا عند ملاحظتهم لإجراء غير قانوني.

الجدول رقم (10) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الرابعة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
يقوم الموظفون بتقديم تقارير للإدارات العليا عند ملاحظتهم لإجراء غير قانوني.	---	---	2	%9.09	5	%22.73	12	%54.54	3	%13.64

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن افراد العينة موافقون بنسبة 68.18%على أن يقوم الموظفون بتقديم تقارير للإدارات العليا عند ملاحظتهم لسلوك غير قانوني.

5-هناك توافق بين القرارات والمعايير الادارية وتستند إلي معايير ثابتة ضمن الصلاحيات المعلنة.

الجدول رقم (11) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الخامسة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرر	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
هناك توافق بين القرارات والمعايير الادارية تستند إلي معايير ثابتة ضمن الصلاحيات المعلنة.	4	%18.18	2	%9.09	5	%22.73	9	%40.90	2	%9.09

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

من خلال الجدول رقم (11) أن افراد العينة موافقون بنسبة 49.99%على أن هناك توافق بين القرارات والمعايير الادارية وتستند إلي معايير ثابتة وضمن الصلاحيات المعلنة.

6- تعمل نظم الحوكمة علي محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف.

الجدول رقم (12) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة السادسة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تعمل نظم الحوكمة علي محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف .	4	%18.18	---	---	5	%22.73	10	%45.54	3	%13.64

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

من خلال الجدول رقم (12) أن افراد العينة موافقون بنسبة 59.18%على أن نظم الحوكمة تعمل على محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف.

7- تسعي إجراءات الحوكمة الصحيحة إلي ضمان النزاهة لكافة العاملين بالمصرف.

الجدول رقم (13) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة السابعة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تسعي إجراءات الحوكمة الصحيحة إلى ضمان النزاهة لكافة العاملين بالمصرف.	4	%18.18	2	%9.09	3	%13.64	11	%50	2	%9.09

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

من خلال الجدول رقم (13) أن افراد العينة موافقون بنسبة 59.09%على أن إجراءات الحوكمة الصحيحة تسعى إلى ضمان النزاهة لكافة العاملين بالمصرف.

8- قواعد وإجراءات الحوكمة المصرفية تدعم عنصر الشفافية وتعمل علي تطوير السياسات المالية في كافة عمليات المصرف.

الجدول رقم (14) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الثامنة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
قواعد وإجراءات الحوكمة المصرفية تدعم عنصر الشفافية وتعمل على تطوير السياسات المالية في كافة عمليات المصرف.	---	---	3	%13.64	5	%22.73	11	%50	2	%13.63

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية
من خلال الجدول رقم (14) أن افراد العينة موافقون بنسبة 63.63%على أن قواعد وإجراءات الحوكمة المصرفية تدعم عنصر الشفافية وتعمل على تطوير السياسات المالية في كافة عمليات المصرف.

- **تحليل عبارات المحور الثاني:**

التفعيل الرقابي كأفضل طريق للحوكمة المصرفية للحد من أزمات السيولة.

1-أجهزة الرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال وواضح في المصرف.

الجدول رقم (15) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الأولى.

الفقرة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أجهـــزة الرقابـــة الداخلية تعمل بشكل فعـال وواضـح فـي المصرف	3	%13.64	2	%9.09	3	%13.64	9	%40.90	5	%22.72

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 63.62% على أن أجهزة الرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال وواضح في المصرف.

2- مجلس الإدارة يقوم بعمله الرقابي بشكل مستمر.

الجدول رقم (16) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الثانية.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
مجلس الإدارة يقوم بعمله الرقابي بشكل مستمر	5	%22.72	-	-	4	%18.18	8	%36.36	5	%22.72

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 59.08%على أن مجلس الإدارة يقوم بعمله الرقابي بشكل مستمر.

3- عمل لجان الرقابة الداخلية تتغير دورياً أو أنها تتسم بالثبات.

الجدول رقم (17) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الثالثة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
عمل لجان الرقابة الداخلية تتغير دورياً أو أنها تتسم بالثبات	1	%4.54	---	---	7	%31.82	10	%45.45	4	%18.18

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 63.63% على أن لجان الرقابة الداخلية تعمل بشكل مستقل وتتغير دورياً.

4-العاملين بالمصرف لديهم معرفة بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبكافة التشريعات التي تصدرها الجهة الرقابية والتنظيمية.

الجدول رقم (18) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الرابعة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
العاملين بالمصرف لديهم معرفة بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبكافة التشريعات التي تصدرها الجهة الرقابية والتنظيمية.	2	%9.09	2	%9.09	7	%31.82	8	%36.36	3	%13.64

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 50%على أن العاملين بالمصرف لديهم معرفة بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبكافة التشريعات التي تصدرها الجهة الرقابية والتنظيمية.

5-نظام الرقابة بالمصرف فعال وقادر على إعداد سياسات رقابية وفرضها وتطبيقها ومراقبتها.

الجدول رقم (19) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الخامسة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نظام الرقابة بالمصرف فعال وقادر على إعداد سياسات رقابية وفرضها وتطبيقها ومراقبتها	1	%4.54	---	---	5	%22.73	11	%50	5	%22.73

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 72.73%على أن نظام الرقابة بالمصرف فعال وقادر على إعداد سياسات رقابية وتطبيقها ومراقبتها وفرضها ومراقبتها في ظل الاوضاع المالية والاقتصادية الطبيعية.

6-تقدم القوانين والانظمة إطار عمل تستطيع السلطة الرقابية بواسطته وضع معايير احترازية وفرضها علي المصارف والمجموعات المصرفية.

الجدول رقم (20) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة السادسة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تقدم القوانين والانظمة إطار عمل تستطيع السلطة الرقابية بواسطته وضع معايير احترازية وفرضها على المصارف والمجموعات المصرفية.	3	%13.64	2	%9.09	7	%31.81	5	%22.73	5	%22.73

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن افراد عينة البحث أغلب إجاباتهم محايدة بنسبة 45.46% على أن القوانين والأنظمة لا تقدم إطار عمل تستطيع السلطة الرقابية بواسطته وضع معايير احترازية وفرضها على المصارف والمجموعات المصرفية.

7- تقرر السلطة الرقابية أن هناك توازنا ملائما في مهارات وموارد مكتب المساندة وأقسام المراقبة والادارة التشغيلية المتعلقة بوحدات استحداث الأعمال.

الجدول رقم (21) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة الثامنة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تقرر السلطة الرقابية أن هناك توازنا ملائما في مهارات وموارد مكتب المساندة وأقسام المراقبة والإدارة التشغيلية المتعلقة بوحدات استحداث الاعمال.	2	%9.09	1	%4.54	6	%27.27	8	%36.36	5	%22.73

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن افراد عينة البحث بنسبة 59.09% علي أن تقرر السلطة الرقابية أن هناك توازنا ملائما في مهارات وموارد مكتب المساندة وأقسام المراقبة والادارة التشغيلية المتعلقة بوحدات استحداثه الأعمال.

8- تقرر السلطة الرقابية أن لدى المصرف إدارة امتثال مجهزة بما يكفي من الموظفين وقسم تدقيق وكلاهما دائم ومستقل.

الجدول رقم (22) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة التاسعة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تقرر السلطة الرقابية أن لدى المصرف إدارة امتثال مجهزة بما يكفي من الموظفين وقسم تدقيق وكلاهما دائم ومستقل.	2	%9.09	1	%4.54	6	%27.27	8	%36.36	5	%22.73

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.
يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 59.09% على أن تقرر السلطة الرقابية أن لدى المصرف إدارة امتثال مجهزة بما يكفي من الموظفين وقسم تدقيق وكلاهما دائم ومستقل.

9-الموظفون مدربون بشكل مناسب ولديهم الخبرة ذات العلاقة لفهم وتقييم أعمالهم الذي يدققونها ويمكن التواصل معهم في أي وقت والوصول ايضا للسجلات (البيانات).

الجدول رقم (23) يبين التوزيع التكراري والنسبي للفقرة العاشرة.

العبارة	لا أوافق		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الموظفون مدربون بشكل مناسب ولديهم الخبرة ذات العلاقة لفهم وتقييم أعمالهم الذي يدققونها ويمكن التواصل معهم في أي وقت والوصول ايضا للسجلات (البيانات).	3	%13.64	1	%4.54	5	%22.73	6	%27.27	7	%31.81

تم إعداد الجدول وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي "SPSS" بأسلوب التكرار والنسبة المئوية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن افراد عينة البحث موافقون بنسبة 59.08% على أن الموظفون مدربون بشكل مناسب ولديهم الخبرة ذات العلاقة لفهم وتقييم أعمالهم الذي يدققونها ويمكن التواصل معهم في أي وقت والوصول ايضا للسجلات (البيانات).

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1. أن الآلية الحديثة لتتبع الإجراءات اليومية ومطابقتها مع ما يجب أن يكون من إجراءات سليمة ضعيفة داخل المصارف وتحتاج إلى تطوير.
2. لا يوجد توافق بين القرارات الصادرة وبين المعايير الإدارية لذا وجب التنبيه على السلطات التي تصدر هذه القرارات مراعاة الصلاحيات والمعايير.
3. العاملين بالمصرف ليس لديهم معرفة بدليل الحوكمة الصادر من مصرف ليبيا المركزي والتشريعات التي تصدرها الجهات الرقابية.
4. السلطات الرقابية لم تقدم إطار عملي تستطيع من خلاله وضع معايير احترازية وفرضها على المصارف.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

1. وضع آليات سهلة ومتطورة تساعد على تتبع الإجراءات اليومية لتلافي الأخطاء وعدم تراكمها.
2. توفير كتب استرشادية لمديري الإدارات والموظفين يبين لهم صلاحياتهم وكذلك المعايير الإدارية التي تصدر بها القرارات.
3. إعطاء دورات تدريبية لكل العاملين بالمصرف يبين لهم إجراءات الحوكمة المصرفية.
4. توفير النشرات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي والجهات الرقابية وتوزيعها على كافة الإدارات داخل المصرف.
5. تطوير آلية رقابية احترازية تمنع الأخطاء قبل حدوثها.

المراجع

- الكتب:

1- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، 2018 الطبعة الثانية، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.

2- سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (1994)، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.

3- سمير الخطيب، (قياس إدارة المخاطر بالبنوك)، (2008)، الطبعة الثانية، منشئة المعارف، الإسكندرية مصر.
4- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، (2007)، الطبعة الأولى، دار الوفاء والدنيا للطباعة والنشر الإسكندرية مصر.
5- محمود عساف، إدارة المنشآت المالية (الإصدار 2)، (1976) القاهرة، مصر: مكتبة عين شمس.
6- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، (2006)، (الإصدار 1، المجد 1). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- المجلات:

1- أحلام بوعبدلى، وحمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، (2014)، الواحات للبحوث والدراسات، 7(2).
2- الزحيم، علاء. (2015). دور أليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(1).
3- محمد عمر باطويح، تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، من أهم عوامل رفع اداء، للشركات الخليجية، مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2009.
4- محمد ناجي حسن خليفة (2005)، الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات / جمهورية مصر العربية، 26- 24 سبتمبر.
5- نادية حسين العلفي (2011)، " تقييم تطبيق الحوكمة فيي البنوك اليمنية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعية عيين شيمس، العدد الأول يناير، مجلد الاول.
6-وهيبة رجراج، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، (2014)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (05).

- المراجع الاجنبية:

1- Alamgir, M. (2007) (Y). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May.
2- Bhimani, A. (2009) Risk management, corporate governance and management accounting: emerging interdependencies. Management Accounting Research, 20 (1).